

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات  
الغاية ٥-٥: كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية  
على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة  
المؤشر ٥-٥-١ (ب): نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحليّة

## المعلومات المؤسسية

### المنظمة الراعية:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)

## المفاهيم والتعاريف

### التعريف:

يقيس المؤشر ٥-٥-١ (ب) نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحليّة. يتم الاعراب عنها كنسبة مئوية من المناصب المنتخبّة التي تشغلها النساء في الهيئات التشريعية / التداولية في الحكومة المحليّة.

### الأساس المنطقي:

إن مسألة حق المرأة والرجل في ممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة، وعلى جميع مستويات صنع القرار، هي مسألة معترف بها في أهداف التنمية المستدامة وتنصّ عليها العديد من الإعلانات والاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالحقوق الإنسانية والسياسية المتفق عليها في معظم بلدان العالم. يقيس المؤشر ٥-٥-١ (ب) درجة تحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار السياسي في الحكومة المحليّة، وبحيث تتمتع المرأة بالأمر نفسه.

إن المؤشر ٥-٥-١ (ب) يكمل المؤشر ٥-٥-١ (أ) بشأن المرأة في البرلمانات الوطنية، ويحتسب تمثيل المرأة بين ملايين أعضاء الحكومات المحليّة التي تؤثر (أو لديها القدرة على التأثير) في حياة المجتمعات المحليّة في جميع أنحاء العالم. كما يغطي المؤشر كافة جوانب الحكومة المحليّة، بالاتساق مع أطر العمل الوطنية القانونية التي تحدد الحكومة المحليّة.

### المفاهيم:

**الحكومة المحليّة** هي إحدى مجالات الحكم دون الوطنية ونتيجة للامركزية، وهي عملية نقل الصلاحيات السياسية والمالية والإدارية من الحكومة المركزيّة إلى الوحدات الحكومية دون الوطنية الموزعة في جميع أنحاء أراضي الدولة لتنظيم و / أو تشغيل وظائف حكومية معينة أو خدمات عامة من تلقاء نفسها.

يتبع تعريف الحكومة المحليّة التمييز في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بين الحكومة المركزيّة والحكومات المحليّة (الفقرة ٤,١٢٩). تتكون الحكومة المحليّة من وحدات الحكومية دون الوطنية المحددة في نظام الحسابات القومية على أنّها "الوحدات المؤسسية التي تمتد سلطتها المالية والتشريعية والتنفيذية إلى أصغر المناطق الجغرافية المتميزة لأغراض إدارية وسياسية" (الفقرة ٤,١٤٥). إن ما يشكل الحكومة المحليّة لبلد ما يتم

تعريفه من خلال الإطار القانوني الوطني لذلك البلد، بما في ذلك الدساتير الوطنية وقوانين الحكومة المحلية أو التشريعات المماثلة.

في العادة تشمل كل وحدة من وحدات الحكومة المحلية هيئة تشريعية/ تداولية وهيئة تنفيذية. الهيئات التشريعية / التداولية، مثل المجالس أو اللجان، هي كيانات رسمية تتشكل من عدد معين من الأعضاء بحسب المنصوص في التشريعات الوطنية. يتم في العادة انتخابهم بالاقتراع العام ويكون لهم سلطة اتخاذ القرار، بما في ذلك القدرة على إصدار المراسيم، على مجموعة من الجوانب المحلية للشؤون العامة.

يمكن انتخاب أو تعيين أو ترشيح الهيئات التنفيذية، التي تتألف من لجنة تنفيذية أو رئيس بلدية، وتقوم بإعداد وتنفيذ القرارات التي تتخذها الهيئة التشريعية / التداولية.

المناصب المنتخبة هي الطريقة الأكثر شيوعاً لاختيار أعضاء الحكومة المحلية. يتم اختيارهم في الانتخابات المحلية، بناءً على نظام اختيار أصحاب المناصب السياسية التي يدلي فيها الناخبون بأصواتهم للشخص أو الأشخاص أو الأحزاب السياسية التي يرغبون في رؤيتها منتخبة. تشمل فئة المناصب المنتخبة كلاً من الأشخاص المنتخبين الذين تنافسوا على مقاعد متنافس عليها صراحة والأشخاص الذين تم اختيارهم خلال العمليات الانتخابية على المقاعد المحجوزة أو من خلال حصة مرشح.

بالمقارنة، يتم عادةً تعيين الأعضاء الذين يتم اختيارهم في مناصب معينة (الطريقة الأقل شيوعاً لاختيار أعضاء الحكومة المحلية)، من قبل المسؤولين الحكوميين من المستويات الحكومية العليا. يكون الأعضاء المعينون في الحكومة المحلية أكثر تواتراً بين المناصب القيادية، مثل رؤساء الهيئة التنفيذية وممثلي مجموعات محددة (مثل النساء والفئات المحرومة والشباب)؛ و، اللجان المؤقتة / الوفود / القائمين بالتعيين الذين يعينهم المسؤولون الحكوميون عند حل المجلس.

### **التعليقات والقيود:**

يشير المؤشر ٥-٥-١ (ب) إلى تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة للهيئات التشريعية / التداولية في الحكومة المحلية. وهي نقطة قوة، لأنها تضمن قابلية المقارنة عبر البلدان، بتكلفة منخفضة، وتعكس مؤشر أهداف التنمية المستدامة الذي يقيس تمثيل المرأة على المستوى الوطني، في البرلمان. كما أنها تشكل قيداً كون هذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار المناصب الأخرى في الحكومة المحلية. لا يُنظر في هذا المؤشر إلى المسؤولين الحكوميين المحليين الذين يشغلون مناصب تنفيذية والذين في الوقت نفسه لا يشغلون مناصب داخل الهيئة التشريعية / التداولية، أو الذين تم تعيينهم ولم يتم انتخابهم.

يوصى بمراقبة تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية، خاصة على مستوى رئاسة السلطة التنفيذية (مثل العمدة)، بشكل منفصل على الصعيدين الوطني والعالمي، ولكن ليس كعنوان رئيس في مؤشر أهداف التنمية المستدامة.

الأهم من ذلك أن المؤشر يشير إلى التمثيل بين أعضاء الحكومة المحلية وليس نوعية مشاركتهم. لذلك، قد تفكر الدول في تقييم المشاركة السياسية من خلال الدراسات الوطنية أو دون الوطنية التي تتضمن طرقاً نوعية و / أو بحثية. يمكن أيضاً مراقبة مؤشرات المشاركة السياسية الإضافية على المستوى الوطني، مثل مشاركة المرأة بين الناخبين والمرشحين في الانتخابات المحلية، لرصد سد الفجوات الأخرى في المشاركة السياسية للمرأة.

أخيراً، لا يتم تضمين مظاهر الحكم المحلي بما يتجاوز المؤسسات الرسمية للحكومة المحلية، مثل موظفي الإدارة العامة، في المؤشر ١-٥-٥ (ب)، وقد يتم تغطيتها بواسطة مؤشرات أخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة، وخاصة ضمن الهدف ١٦ حول المجتمعات الشاملة.

## المنهجية

### طريقة الاحتساب:

طريقة الاحتساب هي كما يلي:

$$\text{المؤشر ١-٥-٥ (ب)} = \frac{\text{عدد المقاعد التي تشغلها النساء} \times ١٠٠}{\text{مجموع المقاعد التي يشغلها النساء والرجال}}$$

الوحدة:

%

### التفصيل:

يجب أن تكون البيانات المتعلقة بالمناصب المنتخبة في الهيئات التشريعية / التداولية للحكومة المحلية مصنفة بحسب الجنس لتمكين احتساب المؤشر. ما من تفصيل إضافي مطلوب للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

### معالجة القيم الناقصة:

• على مستوى البلد

غير مُحْتَسَب

• على المستويين الإقليمي والعالمي

غير مُحْتَسَب

### مصادر التفاوت:

لا يوجد تفاوت. يتم الإبلاغ عن البيانات من قبل الأنظمة الإحصائية الوطنية، بما في ذلك هيئات إدارة الانتخابات ومكاتب الإحصاءات الوطنية.

## مصادر البيانات

### الوصف:

البيانات الإدارية المستندة إلى السجلات الانتخابية هي المصدر الرئيس للبيانات المتعلقة بأعضاء الحكومة المحلية ومصدر البيانات الموصى به للمؤشر ١-٥-٥ (ب). يتم إنتاج السجلات الانتخابية ودعمها بواسطة هيئات إدارة الانتخابات (EMBs) أو الهيئات المماثلة المكلفة بتنظيم الانتخابات على المستوى المحلي. تعد

هيئات إدارة الانتخابات جزءًا من النظام الإحصائي الوطني، وغالبًا ما يتم ذكرها على وجه التحديد في الإحصاءات الوطنية بصفتها منتجة للإحصاءات الرسمية.

يُعدّ استخدام السجلات الانتخابية لقياس تمثيل المرأة في الحكومة المحلية ورصد المؤشر ١-٥-٥ (ب) فعّالاً من حيث التكلفة، ومقياساً مباشراً وفي حينه. لا توجد تعديلات أو تقديرات ضرورية لتحويل المعلومات الإدارية إلى إحصائيات لرصد المؤشر. يتماشى الإطار المفاهيمي على أساس المؤشر ١-٥-٥ (ب) مع الإطار المفاهيمي على أساس الانتخابات المحلية، حيث أن كليهما يوفرهما إطار قانوني وطني. تشير البيانات المستخدمة لحساب المؤشر ١-٥-٥ (ب) إلى المعلومات المتعلقة بالفائزين بالانتخابات، المصنفة بحسب الجنس، كما يجب أن تكون تغطية السكان المرجع (في هذه الحالة، المسؤولون المنتخبون) كاملة. في البلدان التي تكون فيها السجلات الانتخابية إلكترونية ومركزية، يمكن إتاحة معلومات عن أعداد النساء والرجال في المناصب المنتخبة فور صدور النتائج الرسمية للانتخابات.

يمكن استخدام نوعين آخرين من مصادر البيانات في الحالات القليلة التي تكون فيها السجلات الانتخابية غير إلكترونية أو غير مركزية. هناك نوع إضافي من المصادر هو أيضاً إداري، ويشير إلى بيانات الإدارة العامة المتاحة للوزارات المختصة التي تشرف على الحكومة المحلية. ومع ذلك، قد يكون استخدامه للإحصاءات أقل وضوحاً مقارنة بالسجلات الانتخابية المركزية. يتجاوز نطاق سجلات الإدارة العامة المناصب المنتخبة، وقد يتم خلط المعلومات المتعلقة بالمرأة والرجل في المناصب المنتخبة للحكومة المحلية بالمعلومات المتعلقة بموظفي الإدارة العامة، والتي لا يشملها هذا المؤشر. لذلك، قد تكون هناك حاجة لمعالجة البيانات والموارد الإضافية لاستخراج المعلومات المطلوبة بعناية. في بعض الحالات، قد يلزم تعديل النماذج المستخدمة كأساس للسجلات الإدارية لضمان تسجيل المناصب على أنها منتخبة، في الهيئات التشريعية / التداولية، وكذلك جنس الأشخاص في تلك المناصب. في حالات أخرى، قد لا تتم تغطية بعض المناصب المنتخبة في السجلات المحفوظة، على سبيل المثال، إذا كانت السجلات الإدارية مقيدة فقط بالمناصب المدرجة في جدول الرواتب الحكومية.

هناك نوع آخر من مصادر البيانات التي قد توفر معلومات عن النساء والرجال في الحكومة المحلية في غياب سجلات الانتخابات الإلكترونية المركزية، العودة إلى المسوح أو التعدادات القائمة باستخدام وحدات الحكومة المحلية كوحدات للمراقبة. يمكن إجراء هذه المسوح أو التعدادات بواسطة مكاتب الإحصاءات الوطنية و / أو الوزارات المختصة وقد تتخذ شكل (أ) تعدادات أو مسوح الحكومة المحلية؛ (ب) مسح المنشأة؛ و (ج) مسح البلدية. وقد تتضمن هذه المسوح / التعدادات بالفعل، في أداة جمع البيانات المخصصة لغرضها الرئيس، بعض الأسئلة عن عدد أعضاء الهيئات التشريعية / التداولية والتنفيذية المحلية حسب الجنس والخصائص الفردية الأخرى مثل العمر والتعليم؛ أو قد تتطلب تكامل مثل هذه الأسئلة. على غرار التعدادات والمسوح الأخرى، يمكن أن يؤدي معدل الاستجابة المنخفض إلى تحيز الإحصاءات التي تم الحصول عليها. قد تضيق أخطاء أخذ العينات أيضاً إلى التحيز، بطرق لا يمكن تقييمها في غياب فهم جيد لتوزيع تمثيل المرأة والرجل عبر وحدات الحكومة المحلية المختلفة عبر إقليم البلد.

### عملية الجمع:

إن عملية تجميع البيانات، التي تنسقها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويتم تنفيذها بدعم من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، تستخدم آليتين:

- نماذج طلب البيانات المرسله إلى هيئات إدارة الانتخابات ومكاتب الإحصاءات الوطنية مباشرة أو عن طريق لجان الأمم المتحدة الإقليمية
- نشر البيانات عبر الإنترنت بواسطة كيانات الأنظمة الإحصائية الوطنية التي تمثل المصدر الرئيس للبيانات أو المسؤولة عن تنسيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هيئات الإدارة الانتخابية و / أو هيئات الإحصاءات الوطنية. سيتم إجراء هذه العملية بطريقة شفافة، استنادًا إلى التواصل مع جهات اتصال الأنظمة الإحصائية الوطنية، بحيث يكون لديها فرصة للتحقق من صحة البيانات المجمعة لبلد ما أو رفضها.

## توافر البيانات

---

### الوصف:

إنّ البيانات الخاصة بتمثيل المرأة والرجل في المناصب المنتخبة في الهيئات التشريعية / التداولية للحكومة المحلية تقدّر على أنها متاحة لـ ٨٩ دولة في العالم. يستند هذا التقدير إلى عدد البلدان التي تتم تغطيتها في قاعدات بيانات إقليمية في أوروبا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما ودراسات مخصصة في آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، فإن المؤشر المستخدم يختلف بين منطقة وأخرى. من المتوقع أن يتغير عدد البلدان بعد استخدام منهجية المؤشر بشكل متنسق عبر البلدان والمناطق.

## الجدول الزمني

---

### جمع البيانات:

بعد وضع خط الأساس العالمي، سيتم تجميع البيانات كل عام، في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام، و/أو بعد إجراء الانتخابات المحلية.

### إصدار البيانات:

الربع الثاني من العام.

## الجهات المزودة بالبيانات

---

يتم توفير البيانات من قبل هيئات إدارة الانتخابات و / أو بالتنسيق مع مكاتب الإحصاءات الوطنية.

## الجهات المجمعّة للبيانات

---

هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

## المراجع

---

ECLAC, 2016a. CEPALSTAT: Databases and statistical publications. <http://interwp.cepal.org/sisgen/ConsultaIntegrada.asp?idAplicacion=11&idioma=e> (accessed January-April 2016)

European Commission, 2016a. Database on women and men in decision-making (WMID). [http://ec.europa.eu/justice/gender-equality/gender-decision-making/database/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/justice/gender-equality/gender-decision-making/database/index_en.htm) (accessed January-April 2016)

European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations and the World Bank, 2009. *The 2008 System of National Accounts*.

UNECE, 2016a. Public life and decision-making database. [http://w3.unece.org/PXWeb2015/pxweb/en/STAT/STAT\\_30-GE\\_05-PublicAnddecision](http://w3.unece.org/PXWeb2015/pxweb/en/STAT/STAT_30-GE_05-PublicAnddecision) (accessed January-April 2016).

UNDP, 2014. Gender Equality: Women's participation and leadership in governments at the local level. Asia and the Pacific 2013. Bangkok, UNDP.

United Nations, 2011. *Using Administrative and Secondary Sources for Official Statistics: A Handbook of Principles and Practices*. UNECE.

UNPAN (United Nations Public Administration Network), 2016. UN Public Administration Glossary. <http://www.unpan.org/Directories/Glossary/tabid/1398/language/en-US/Default.aspx> (March 2016)

UN Women, 2017. Review of National Constitutions and Local Government Acts. Unpublished.

UN Women and UNDP, 2015. Inclusive Electoral Processes: A guide for Electoral Management Bodies on Promoting Gender Equality and Women's Participation.